

تقييم أداء البنوك التجارية

دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017)

The Evaluation of commercial banks performance

A case study of a sample of the working banks in algeria (2006-2012)

شريفة جعدي¹، محمد الخطيب نمر

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

تاريخ الإستلام: 2019/05/19 ؛ تاريخ المراجعة: 2019/05/20 ؛ تاريخ القبول: 2019/05/28

ملخص :

تهدف هذه الدراسة لتقييم أداء عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكال المطروح المتمثل في: هل للبنوك محل الدراسة العاملة في السوق المصرفية الجزائرية القدرة على التحكم بتكاليفها وتحقيق توازن بين الربحية والمخاطرة ؟ ، حيث تطرقنا لمفهوم الأداء وطرق تقييمه، ثم بين واقع المنظومة المصرفية الجزائرية في المرحلة الراهنة بهدف معرفة وضعية السوق المصرفية الجزائرية التي تعمل بها البنوك محل الدراسة، وتمثلت نتائج الدراسة في أن ترست بنك الجزائر هو أفضل البنوك أداء من حيث تحقيق أفضل إنتاجية بأقل مخاطرة، كما حقق بنك البركة الجزائر أداء جيد من حيث الربحية، ويعتبر بنك الخليج الأفضل أداء بقدرته على التحكم بتكاليفه.

الكلمات المفتاح: تقييم أداء، بنوك تجارية، منظومة مصرفية جزائرية، تكاليف، مخاطرة، إنتاجية، ربحية.

تصنيف JEL: D24, G21 .

Abstract :

This study aims at evaluating the performance of a sample of commercial banks through using a group of cues. We have tackled the concept of performance and the models of its evaluation and then we have made clear the state of the Algerian banking curriculum in the present time, so as to know the state of competition in the Algerian banking market. Also, we tried to answer the stated problematic via evaluating the performance of the commercial banks on the two sides: revenue and risk. We concluded in this study, that the trust bank-algeria is the best bank at performance in that it can realize the best of productivity at the lower risk. Also, Baraka bank-algeria could realise a good performance on the side of winning. In addition, the gulf bank is considered the utter best one for its ability to control its costs.

Key words : performance evaluation, commercial banks, Algerian banking curriculum, revenue, risk, productivity, winning.

Jel Classification: D24, G21.

1 Cherifa2010@gmail.com

1. تمهيد :

قد شهد الإقتصاد العالمي خلال العقدین الأخيرین من القرن العشرين العديد من التحولات في إطار ما يسمي بالعمولة الإقتصادية، والتي بنيت على أساس التحرير الإقتصادي والمالي من خلال رفع القيود الجمركية وتحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، كما ساهم التقدم الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذا التحول، ففي ظل تحرير الأسواق ازدادت حدة المنافسة بدخول قوى تنافسية كبرى، كما استحدثت أدوات مالية جديدة ومتطورة، وازدادت المعاملات المالية وأصبح تنفيذها بشكل سهل وسريع. انعكست هذه التغيرات على الساحة المصرفية، وباعتبار أن البنوك عصب الإقتصاد حيث تمثل القناة الرئيسية لتدفق رأس المال ولدورها في دعم الإقتصاد، فقد تأثرت البنوك بشكل كبير تبعاً لهذه التغيرات، حيث تمثلت أهم مظاهرها في الاتجاه نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود، إضافة إلى تكرار الأزمات المالية وزيادة حدتها، كما ازداد التوجه نحو التوسع من خلال الإندماج المصرفي وتشكيل كيانات مصرفية كبرى، كما تحول دور البنوك من الوساطة المالية إلى الشمولية، مما يمكنها من القيام بأنشطة أخرى كالتأمين إضافة إلى ظهور أنواع جديدة من البنوك كالبنوك الإلكترونية.

في ظل هذه التطورات أصبحت البنوك في وضع يحتم عليها مواكبة هذه التطورات والاستفادة من المزايا كالمنتجات المالية الجديدة المبتكرة وتكنولوجيا المعلومات مع التركيز على كفاءة الأداء، إذ أن قدرة البنك على تخصيص موارده بكفاءة عالية يعد من المتطلبات الأساسية وكشرط لنجاحه في المحافظة على بقائه واستمراره والقدرة على المنافسة.

يعتبر تقييم أداء البنوك والعمل على مراقبة نشاطها أمر ضروري لبقاء البنوك في ظل المخاطر والتغيرات، وكذا حدوث العديد من الأزمات المالية التي كان سببها الرئيسي البنوك، لذا فتقييم أداء هذه الأخيرة يمكن من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومحاولة تصحيح الإنحرافات وتدارك الأوضاع قبل فوات الأوان

1- اشكالية الدراسة :

انطلاقاً مما سبق يمكننا طرح الاشكال الرئيسي التالي:

هل للبنوك محل الدراسة العاملة في السوق المصرفية الجزائرية القدرة على التحكم بتكاليفها وتحقيق توازن بين الربحية والمخاطرة ؟

2- الفرضيات :

بهدف معالجة موضوع الدراسة نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية :

- تتمتع البنوك صغيرة الحجم بأفضل ربحية وإنتاجية وأقل مخاطرة وأكثر كفاءة في التحكم بتكاليفها من البنوك كبيرة الحجم.
- البنوك الخاصة الأجنبية العاملة بالجزائر محل الدراسة أفضل أداءاً من البنوك العمومية الجزائرية.

3-أهداف الدراسة : تتمثل أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- معرفة واقع النظام المصرفي الجزائري ومدى تكيفه مع مختلف التغيرات ؛
- تقييم أداء البنوك الجزائرية من حيث قدرتها على تحقيق أعلى العوائد بأقل التكاليف ؛
- مقارنة أداء البنوك الخاصة العاملة بالجزائر بأداء البنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة.

4-الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تقييم أداء البنوك الجزائرية من أهمها :

- دراسة ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الإقتصاد، هدفت هذه الدراسة للوقوف على أداء النظام المصرفي الجزائري، حيث استخدمت الباحثة طريقتين للتقييم من بينها المؤشرات المالية لتقييم كفاءة عينة من البنوك الجزائرية والمتمثلة في أربع بنوك عمومية وبنك البركة الجزائري خلال الفترة من 1995 إلى 2006 ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أن البنوك الخاصة في الجزائر أكثر كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليفها مقارنة بالبنوك العمومية¹.
- دراسة فاطمة الزهراء نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004 - 2008)، هدفت هذه الدراسة لتقييم أداء عينة من البنوك الجزائرية والمتمثلة في ست بنوك عمومية وبنك البركة

الجزائري باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج أن البنوك الجزائرية محل الدراسة لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها.²
تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أن عينة هذه الدراسة متنوعة (تتكون من بنوك عمومية وبنك مشترك وبنوك خاصة أجنبية) وأكبر حجم ومعطياتها حديثة .

II-1- تعريف الأداء وطرق تقييمه :

ضمن هذا الاطار سنتطرق للمفاهيم النظرية المتعلقة بالأداء وطرق قياسه.

1- تعريف الأداء :

يختلف تعريف الأداء بين الباحثين و يعود ذلك إلى أهداف إستعمال هذا المصطلح.

الأداء لغة : أدى الشيء : قام به، أدى الدين : قضاه وأدى إليه الشيء : أوصله إليه والاسم الأداء.³

أما اصطلاحا : فيقصد به جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الانجاز و الطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، و مدى تطابق ما تم إنجازه مع المعايير و المقاييس المحددة و المتعلقة بالكمية و النوعية و الوقت.

وقد عرف الأداء بعدت تعريفات نذكر منها:

عرفه **ميلار وبروملي Miller et Bromiley** أنه : إنعكاس للطريقة التي يتم فيها إستخدام المنشأة لمواردها البشرية و المادية، بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.⁴

أما **بيتر دراكر* Peter Drucker** فيعرفه على أنه : قدرة المؤسسة على الاستمرارية و البقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين و العمال.⁵

يعرفه **فيليب لورينو Philippe Lorino** بأنه : كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون ذو أداء من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون ذو أداء من يساهم في تحقيق الهدفين معا.⁶

2- طرق تقييم الأداء :

تتمثل أهم نماذج تقييم الأداء في : النسب المالية، طريقة **CAMELS**، مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، بطاقة الأداء المتوازن.

2-1- مؤشرات النسب المالية :

في ظل التطور المستمر للصناعة المصرفية، لم تعد القوائم المالية قادرة على إعطاء صورة واضحة عن آلية العمل المصرفي، لذا أعتبر التحليل المالي من أهم أساليب تقييم الأداء، لأنه يعطي مؤشرات مالية تخدم عملية التخطيط والتقييم والرقابة.⁷
يتم تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية باستخدام النسب المالية، بغرض قياس مدى كفاءتها في إستخدام مواردها وتحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة، وتتمثل وظيفة هذه المعايير في قياس قدرة البنك في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفوة.

2-1-1- نسب الربحية : Profitability Ratios

تقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك،⁸ حيث يتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية :

2-1-1-1- العائد على حقوق الملكية : The Return on Equity (ROE)

وضع نموذج العائد على حقوق الملكية من قبل **دايفيد كول David Cool** في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972⁹، حيث إستخدم معدل العائد على حقوق الملكية لمدة طويلة، كمقياس شامل لتحديد علاقة العائد بالمخاطرة، يمكن نموذج العائد على حقوق الملكية من تقييم أداء البنوك، وذلك بوضع مجموعة من النسب تساعد المحلل على تقييم حجم أرباح البنك المتعلقة بمخاطر تم قبولها.

من خلال نظام ديون (Dupont system) والذي يبين العلاقة بين مجموعة من المؤشرات التي تقيس العائد، ويبين أثر الكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، كما يظهر قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية، بدرجة أعلى من العائد على الأصول. حيث يمكن قياس النسبة المتوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين، وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات)¹⁰.

العائد على حق الملكية (ROE) = الدخل الصافي / الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية)

2-1-1-2- The Return on Assets (ROA) : العائد على الأصول

إن معدل العائد على الإستثمار هو معدل كلاسيكي لقياس كفاءة البنوك، فهو يقوم بقياس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفاً أمثلاً، أي بقياس كفاءة إدارة البنك في إستخدام مجموع أصوله، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة¹¹.

العائد على الأصول (ROA) = الدخل الصافي / إجمالي الأصول

2-1-1-2- Equity Multiplier (EM) : مضاعف حقوق الملكية

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالعائد على الأصول (ROA) من خلال ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية EM.

العائد على حقوق الملكية = الدخل الصافي / إجمالي الأصول * إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

$$ROE = ROA \times EM \quad \text{أي :}$$

يقوم مؤشر مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وعليه فإن مضاعف حقوق الملكية EM يقيس الرفع المالي، كما يعتبر مقياساً للربح والمخاطرة، لأن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية ROE وذلك عندما يكون الدخل الصافي موجب، لكن هذا يعرض رأس المال لمخاطر مرتفعة¹².

إذا حقق بنك ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض، يعود هذا إما للعائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كليهما، فإذا كان الارتفاع فالعائد على حقوق الملكية سببه العائد على الأصول فيعود هذا للإدارة الجيدة للأصول، إما إذا كان سبب الارتفاع الرافعة المالية، فعلى المساهمين معرفة درجة المخاطرة التي يتطلبها هذا العائد¹³.

2-1-1-2- Asset Utilization (AU) : منفعة الأصول

تساوي منفعة الأصول حاصل قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول، يسمى هذا المؤشر أيضا باستعمال الأصول، فهو يبين الاستغلال الأمثل للأصول.

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

2-1-1-2- Profit Margin (PM) : هامش الربح

يساوي هذا المؤشر حاصل قسمة الدخل الصافي على إجمالي الإيرادات، ويقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه.

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

وعليه فإن :

العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

ROA = PM × AU

تحدد العلاقة السابقة نوعية الأداء جيداً أو سيئاً. إن تحقيق البنك لعائد على الأصول مرتفع يعود إما لهامش الربح أو منفعة الأصول أو كلاهما، كما أن الأداء السيئ يرجع لانخفاض إحدى المعدلين أو كلاهما. فإذا كان الارتفاع في العائد على الأصول يعود لهامش الربح يدل هذا على أن البنك كفؤ في التحكم بتكاليفه، أما إذا عاد الارتفاع لمنفعة الأصول فيدل هذا على الإستخدام الأفضل للأصول¹⁴.

2-1-2- Liquidity Ratio : نسب السيولة :

تهدف نسب السيولة إلى تقييم القدرة المالية للبنك في الأجل القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة البنك على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها، من خلال تدفقاتها النقدية العادية (الناجمة تحصيل الذمم)، ويقع ضمن هذه النسب ما يلي¹⁵:

1-2-1-2- Current Ratio : نسبة التداول :

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وتهدف هذه النسبة لقياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المستحقة في موعدها، كما تعتبر هذه النسبة كميّار متفق عليه في التعاملات المصرفية في معظم البنوك التجارية كميّار للصناعة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

2-2-1-2- Cash Ratio : نسبة النقدية :

تساوي هذه النسبة حاصل إجمالي الموجودات النقدية وشبه النقدية على المطلوبات المتداولة، وتكمن أهمية هذه النسبة في طبيعة مكوناتها، إذ تمثل العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة.

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

3-2-1-2- نسبة التدفق النقدي إلى الديون :

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة النقدية المتحققة من العمليات التي يقوم بها البنك على مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل، وتعمل هذه النسبة على قياس قدرة البنك على خدمة دينه، والمقصود بالنقد المتحقق من العمليات هو الربح الصافي¹⁶.

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى الديون} = \frac{\text{النقد المتحقق من العمليات}}{\text{إجمالي الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل}}$$

3-1-2- Dept Ratios : نسب المديونية :

تقيس نسب المديونية مدى اعتماد البنك على أموال الغير في أصوله مقارنة بأمواله الخاصة، كما تسمى أيضا بالرافعة المالية لأنها تقيس نسبة إستخدام الدين في هيكل تمويل البنك، وتتمثل أهم نسب المديونية فيما يلي¹⁷:

1-3-1-2- نسبة القروض إلى مجموع الأصول :

تسمى هذه النسبة بالرافعة المالية، حيث تقيس درجة اعتماد البنك على الأموال المقترضة لتمويل أصوله، إذ أنه كلما إرتفعت هذه النسبة كلما انخفضت مساهمة الأموال الخاصة في أموال البنك، وتساوي نسبة الاقتراض حاصل قسمة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات.

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-3-1-2- نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية :

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة الديون قصيرة الأجل على حقوق الملكية، إن إرتفاع هذه النسبة يعتبر أمر سلبي بالنسبة للبنك، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى عدم الثقة من قبل الدائنين في منح ديون طويلة الأجل، لأن هذه النسبة عالية.

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الدين قصير الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3-3-1-2- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين :

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة إجمالي الديون على حقوق المساهمين، ويؤدي إرتفاع هذه النسبة إلى إحتتمالات عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهو ما يعرض المستثمرين والمقرضين لمخاطر، كما قد يؤدي إلى الإفلاس.

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق المساهمين = إجمالي الديون (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) / صافي حقوق المساهمين

2-3-4- نسبة هيكل رأس المال :

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة الديون طويلة الأجل على مصادر التمويل طويلة الأجل، الهدف من هذه النسبة هو إبراز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبة رأس المال، وتحسب بالعلاقة الموالية :

نسبة هيكل رأس المال = الديون طويلة الأجل / مصادر التمويل طويلة الأجل

2-1-4- نسب النشاط : Activity Ratio

تستخدم نسب النشاط لتقييم مدى نجاح البنك في إدارة أصوله وموارده المالية، كما توضح علاقة الإستثمار في عناصر الأصول بالإيرادات المحققة، وذلك بمقارنة مستوى الإيرادات بحجم الإستثمار في مختلف الأصول، ومن بين أهم نسب النشاط نذكر معدل دوران مجموع الأصول والذي نحصل عليه بقسمة صافي الإيرادات على إجمالي الأصول.¹⁸

معدل دوران مجموع الأصول = الإيرادات / مجموع الأصول

2-2- نظام CAMELS

يعتمد تقييم الأداء المالي للبنوك على إستعمال مؤشرات مالية، لقياس كفاءته ومدى تحقيقه لأهدافه، وستتناول في هذا المبحث نظام لترتيب البنوك من حيث الأداء بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية، وهو نظام CAMELS. عرفه بأنه: نظام لتحديد الأمان والسلامة للمصارف، من خلال التعامل مع مشاكل المصارف غير المتوافقة مع القواعد والتشريعات المصرفية¹⁹. كما عرف بأنه: نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية، من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، بالإعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي²⁰.

ويتكون معيار CAMELS من العناصر التالية:²¹

Capital Adequacy	كفاية رأس المال
Asset Quality	جودة الأصول
Management Quality	جودة الإدارة
Earning Management	إدارة الربحية
Liquidity Position	وضعية السيولة
Systems of internal control	أنظمة الرقابة الداخلية

2-3- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة :

تمثل القيمة الاقتصادية المضافة تجديداً لمفهوم الربح المتبقي من حيث التسمية لا المعنى أو المضمون ، حيث طرحت القيمة الاقتصادية المضافة في ظل عجز مؤشرات "الربح المتبقي" كأداة للتقييم، يتمثل الفرق بين مفهومي "القيمة الاقتصادية المضافة" و"الربح المتبقي" من حيث الإستخدام، فمؤشر الربح المتبقي استعمل كمؤشر داخلي لتقييم أداء المؤسسات من قبل المسيرين وهذا خلال ستينيات القرن الماضي، كما يدرج مؤشر الربح المتبقي في حسابه المصاريف المالية الداخلية، ومع بداية ثمانينيات القرن الماضي إستخدم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من قبل المساهمين لمعرفة أداء المؤسسة، من خلال معلومات مقدمة من طرف المسيرين، كما يدخل في حساب القيمة الاقتصادية المضافة تكلفة رأس المال.

ترجع القاعدة النظرية للقيمة الاقتصادية المضافة لفكر الربح المتبقي، إلا أنه تم تطوير مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من طرف شركة الاستشارات الإستراتيجية الأمريكية في منتصف سنة 1990، من قبل ج. ستارن و ب. ستورات Joel Stern et G. Benntt Stewart بالإعتماد أيضا على أعمال كل من ف. موديجلياني و م. ميلر F. Modigliani et M.H. Miller 1961 والمتمثلة في

قيمة المؤسسة كنموذج اقتصادي، والذي يمثل أساس نظام الإدارة المالية، بالإضافة إلى أعمال و.هـ ماكلينغ و م.س.جنسن W. Mecling et M.C. Jensen في تكلفة الوكالة والسلوك التنظيمي، وانطلاقاً من الأعمال السابقة الذكر وعمل استمر نصف قرن، خرج "ستارن وستورات" بمؤشر يمكن المسيرين على توجيه الموارد بشكل أفضل، كما يرى "كابي وهيرجواين" 2001 أن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة يمثل امتداداً لأعمال "ميلر وموديجلياني" 1961-1966²².
تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة²³:

- مؤشر لقياس الأداء : لأنها تقيس أداء المسيرين أمام المساهمين، كما تدفعهم لبذل المزيد من الجهود لتحقيق أداء أفضل للمؤسسة.
 - طريقة تحفيز : يكون مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة طريقة للتحفيز، إذا تم ربط الزيادة في هذا المؤشر بنظام المكافآت والحوافز.
 - طريقة للتسيير : يساهم هذا المؤشر في ترشيد القرارات التي يتخذها المسيرين.
- تحسب القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي²⁴:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة - (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر)

$$EVA = NOPAT \text{ adjusted} - (CMPC \times CT \text{ adjusted})$$

معدل تكلفة رأس المال) × رأس المال المستثمر القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر -

$$EVA = \text{Capital invest} \times (ROIC - WACC)$$

- صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة تمثل نتيجة الاستغلال بعد الضريبة النظرية على الأرباح (قبل احتساب المصاريف المالية)

- معدل تكلفة رأس المال وتمثل التكلفة الوسطية المرجعة لرأس المال، وتحسب إنطلاقاً من الهيكل المالي للمؤسسة - بين الديون ورأس المال.

$$PE = AE \times (Re - K)$$

حيث أن:

PE: الربح الاقتصادي أو القيمة الاقتصادية المضافة؛

AE: الأصل الاقتصادي؛

RE: المرودية الاقتصادية بعد الضريبة؛

K: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال؛

2-4- بطاقة الأداء المتوازن

في ظل قصور مقاييس الأداء التقليدية التي أصبحت غير قادرة على إعطاء صورة متكاملة عن أداء المنظمات، وكذا توفير مؤشرات تمكن من قياس وتقييم الأداء الداخلي والخارجي للمنظمات على المدى القصير والطويل، كما اتسمت مقاييس الأداء التقليدية بنظرها المالية البحتة، ما أدى إلى الاهتمام بضرورة استخدام المقاييس غير المالية من خلال مؤشرات حديثة لقياس الأداء.

كما يرى الباحثان نورتن وكابلن ضرورة احتواء لوحة القيادة في المنظمة على كل من المؤشرات المالية وغير المالية، حتى تكون للمسيرين رؤية واضحة ومتعددة الأبعاد.

2-4-1- مفهوم بطاقة الأداء المتوازن :

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن إحدى الوسائل الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس أنشطة ومستوى أداء المنظمة، وهذا من منطلق أن نجاح المنظمات يتوقف إلى حد بعيد على قدرتها في قياس أدائها في مجالات (علاقات الزبائن، الأعمال الداخلية...). لقد وردت عدة تعريفات لتقنية بطاقة الأداء نذكر منها :

تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها: "مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية، التي تقدم لمدرء الإدارات العليا صورة واضحة وشاملة على أداء منظماتهم".²⁵

عرفها كل من نورتن وكابلن (Norton et Kaplan) على أنها: أداة تتم بواسطتها ترجمة رسالة المنظمة واستراتيجياتها إلى أهدافها ومقاييس تقوم على أربع ركائز أساسية، وهي الأداء المالي لإرضاء الزبائن، كفاية الأداء التشغيلي ثم الفرص التي توفرها المنظمة للعاملين والنمو، وبذلك يصبح التنافس فيما بين المنظمات قائم على أساس ما يتواجد فيها من روح مبادرة والقدرة على الإبداع والابتكار، أكثر مما هو على أساس ما لديها من موجودات ثابتة وملموسة.²⁶

2-4-2- محاور بطاقة الأداء المتوازن :

تتضمن بطاقة الأداء المتوازن أربع محاور رئيسية، تعمل على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال استراتيجيات المنظمة، وتمثل هذه المحاور فيما يلي كما هو موضح من خلال الشكل الموالي:²⁷

2-4-2-1- المحور المالي :

يمثل هذا المحور محصلة لكافة المتغيرات، وبغية تحقيق النجاح المالي للمنظمة لا بد لهذه الأخيرة أن تقوم بتحديد أهدافها وكيفية تحقيقها، والأهم هنا هو كيف يمكن للمنظمة قياس مدى نجاحها في تحقيق هذه الأهداف، إن بطاقة الأداء المتوازن لا تركز على قياس الأوجه المالية وإنما الأوجه غير المالية باعتبارها محركات الأداء الخاصة بالمنظمة مستقبلا.

2-4-2-2- محور العملاء :

إن خدمة العميل عملية معقدة نظرا لتعدد احتياجاته، وبهدف تعزيز هذه الخدمة لا بد من تحديد الأشياء التي يريدها العميل من خلال تحقيق توقعاته، بغية تحقيق أهداف المنظمة بكل كفاءة وفعالية، وبهدف تحقيق رضا العميل تستخدم مجموعة من المؤشرات نذكر منها : مؤشرات تتعلق بدرجة الاحتفاظ بالعملاء وولائهم، ومؤشرات متعلقة بعدد وحجم العملاء الجدد، وأيضا مؤشرات خاصة بمدى التحسن في شريحة السوق الخاصة بالمنظمة.

2-4-2-3- محور عمليات التشغيل الداخلي :

يتعلق هذا المحور بالأنشطة الداخلية لعمليات التشغيل بالمنظمة، حيث يركز هذا المحور على المشاكل والمعوقات التي تواجهها المنظمة خلال مراحل الإنتاج، ومحاولة الخروج منها بالرفع من مهارة وكفاءة عمليات التشغيل والإنتاج.

2-4-2-4- محور التعليم والنمو :

يعمل هذا المحور على تعزيز كفاءة وفعالية العمليات الداخلية للمنظمة، من خلال تعليم طرق خلق القيمة للعميل، وذلك بتقديم منتجات وخدمات جديدة.

2-4-2-3- أهمية بطاقة الأداء المتوازن :

تكمن أهمية بطاقة الأداء المتوازن في أن بطاقة الأداء المتوازن تمثل أساس نجاح المنظمة حاليا ومستقبلا، على عكس المقاييس المالية التي تتعلق بما وقع في الماضي، كما تعمل على ربط إستراتيجية المنظمة بعيدة المدى بنشاطها قريب المدى، وتعمل أيضا على إيجاد أفكار جديدة بشكل عملي بغية تميز المنظمة لتحقيق أهدافها وكذا متطلبات المستهلك، وتمكن بطاقة الأداء المتوازن من إيضاح الرؤى الإستراتيجية كما تقوم بتحسين الأداء، وكذا وضع الأهداف بشكل متسلسل، كما توفر التغذية العكسية للإستراتيجية وتقوم بربط المكافآت بمعايير الأداء.²⁸

II-2- واقع المنظومة المصرفية الجزائرية في الوقت الراهن :

يتكون النظام المصرفي الجزائري من:

20 بنكا تجاريا منها 06 بنوك عمومية، وبنك مختلط و 13 بنك خاص؛

08 مؤسسات مالية، منها مؤسسة مالية واحدة خاصة؛

1- حجم الودائع في السوق المصرفية الجزائرية :

تعتبر الودائع المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك في التمويل، لذا سيتم عرض بنية الودائع لجميع البنوك خلال الفترة الممتدة من (2011 - 2017).

يتضح من خلال الجدول رقم (01) إن وداائع البنوك في إرتفاع مستمر من سنة لأخرى، وتمثل حجم الودائع المتحصل عليها من المؤسسات الخاصة والأفراد بـ (6733.0, 7235.8, 7787.4, 9117.5, 9200.7, 9079.9, 10232.2) مليار دج للسنوات (2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017) على الترتيب.

من خلال الجدول رقم (01) يتضح تفوق الودائع لاجل عن الودائع الجارية، ويفسر هذا التطور بالميل التصاعدي للودائع تحت الطلب للمؤسسة الوطنية سوناطراك. كما نلاحظ أن الودائع الجارية للبنوك الخاصة تتزايد بنسبة أكبر من تزايد الودائع الجارية للبنوك العمومية، هذا ما أدى إلى زيادة حصة البنوك الخاصة في سوق الموارد.

من خلال الأعمدة البيانية المثلة في الشكل رقم (01) يتضح أن حصة البنوك العمومية تمثل حصة الأسد، وهذا ما تؤكد النسب التي تراوحت ما بين (85.8% - 89.1%) من إجمالي الودائع خلال سنوات الدراسة، إلا أن هذه النسب في إنخفاض مستمر، كما يلاحظ أن الودائع في البنوك الخاصة في إرتفاع بوتيرة معتبرة من سنة إلى أخرى، حيث تراوحت حصة البنوك الخاصة بين (10.9% - 14.2%) خلال فترة الدراسة، ويعود إرتفاع نسب حصة البنوك الخاصة إلى ثقة العملاء في هذه البنوك.

2- حجم القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية :

تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد، لهذا سيتم عرض هذه القروض حسب الأجل وحسب القطاع الموجه إليه. يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن القروض المتوسطة والطويلة الأجل تفوق القروض قصيرة الأجل وتتزايد بوتيرة أكبر منها خلال فترة الدراسة، ويعود هذا لتمويل استثمارات الطاقة والمياه، إضافة إلى إرتفاع قروض الرهن العقاري وتمويلات أخرى. كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن القروض قصيرة الأجل التي تمنحها البنوك الخاصة تنمو بشكل أكبر من القروض قصيرة الأجل التي تمنحها البنوك العمومية، ويعود هذا لتركيز البنوك الخاصة على تمويل الاستغلال و أيضا ما يتعلق بالتجارة الخارجية. نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (02) أن القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية تفوق بشكل كبير مقارنة بالقروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة، حيث تراوحت نسب مساهمتها بين (85%-87%) إلا أن هذه النسب في إنخفاض من سنة لأخرى، بينما القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة نسبها ضعيفة حيث تراوحت بين (12%-14%) إلا أنها في إرتفاع مستمر.

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن القروض الموجهة للقطاع الخاص أكبر من القروض الموجهة للقطاع العمومي، كما أنها في إرتفاع بمعدلات أكبر من معدلات نمو هذه الأخيرة.

من خلال الأعمدة البيانية في الشكل رقم (03) نلاحظ هيمنة البنوك العمومية في تمويل القطاع العمومي بنسبة 100% والقطاع الخاص بنسبة 74%، ويعود هذا لفعالية البنوك الخاصة في تمويلها للقطاع الخاص، حيث أن نسب مساهمة البنوك الخاصة في القطاع الخاص تمثل 25%.

III- الدراسة التطبيقية :

إن تحليل المركز المالي لأي بنك يتم باستخدام مجموعة من النسب المالية، حيث تعتبر هذه الأخيرة محاولة لإيجاد العلاقة بين خاصيتين، إما بقائمة المركز المالي للبنك أو بقائمة الدخل أو بهما معا، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل المالي لفهم أفضل عن حقيقة البنك²⁹.

1- عينة الدراسة :

تمثل عينة البنوك محل الدراسة من 07 بنوك تجارية تعمل بالجزائر والمتمثلة في:

- البنك الوطني الجزائري ؛
- بنك القرض الشعبي الجزائري ؛
- بنك سوسيتي جنرال الجزائر ؛
- ترست بنك الجزائر ؛
- بنك المجموعة المصرفية العربية الجزائر ؛
- بنك الخليج الجزائر ؛
- بنك البركة الجزائري.

حيث تم اختيار هذه العينة لعدة اعتبارات والمتمثلة فيما يلي :

- البنك الوطني الجزائري باعتباره أول بنك تجاري وطني عمومي.
- بنك البركة الجزائري هو بنك مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص، يعمل وفق الشريعة الإسلامية.
- بنك المجموعة المصرفية العربية باعتباره أول بنك خاص.

أما البنوك الأخرى والمتمثلة في بنك سوسيتي جنرال الجزائر، ترست بنك الجزائر، بنك الخليج الجزائر، بنك القرض الشعبي الجزائري، فقد تم ضمها لدعم حجم العينة بأكثر عدد ممكن من البنوك العاملة بالجزائر لتعطي مصداقية أكثر، وهذا في ظل توفر المعطيات اللازمة للدراسة.

2- متغيرات الدراسة :

1-2- معدل العائد على حقوق الملكية :

من خلال الجدول رقم (04) يتضح أن بنك البركة الجزائري حقق أعلى متوسط للعائد على الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة بنسبة 32.69%، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بنسبة 29.71%، ثم بنك سوسيتي جنرال الجزائر بنسبة 24.57% ثم القرض الشعبي الجزائري بنسبة 18.12%، ثم بنك المجموعة المصرفية العربية الجزائر بنسبة 16.23%، ثم بنك الخليج الجزائر بنسبة 15.07%، بينما حقق ترست بنك الجزائر بنسبة أقل متوسط عائد على الأموال الخاصة بنسبة 14.03%.

2-2- معدل العائد على الأصول :

انطلاقا من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن ترست بنك حقق أكبر متوسط عائد على الأصول خلال فترة الدراسة بنسبة قدرة — 4.25%، ثم يليها بنك الخليج الجزائر — 3.13%، ثم بنك البركة الجزائري — 2.98%، ثم يليه بنك المجموعة المصرفية العربية الجزائر — 2.93%، ثم بنك سوسيتي جنرال — 2.40%، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بنسبة 1.76%، بينما حقق بنك القرض الشعبي الجزائري أقل متوسط لمعدل العائد على الأصول بنسبة 1.41%.

3-2- مضاعف حق الملكية :

يبين الجدول رقم (06) مضاعف حق الملكية لعينة البنوك خلال فترة الدراسة، حيث حقق البنك الوطني الجزائري أكبر متوسط لمضاعف حق الملكية — 15.04 مرة، ثم يليه بنك سوسيتي جنرال الجزائر — 13.41 مرة، ثم بنك القرض الشعبي الجزائري بنسبة 11.91 مرة، ثم

بنك البركة الجزائري بـ 10.62 مرة، ثم يليه بنك الخليج الجزائر بـ 5.96 مرة، ثم بنك المجموعة المصرفية العربية الجزائر بـ 5.64 مرة، بينما ترست بنك الجزائر حقق أقل قيمة لمتوسط مضاعف حق الملكية قدر بـ 3.45 مرة.

يتمثل دور مؤشر مضاعف حق الملكية في مقارنة الأصول مع حقوق الملكية، فهو يقيس الرفع المالي وتعود القيمة الأكبر لهذا المؤشر للتمويل بالديون بدرجة أكبر من التمويل بحقوق الملكية. وفي دراستنا هاته حقق ترست بنك الجزائر عائد على حقوق الملكية اعتمادا على العائد على الأصول، ولم يعتمد على مضاعف حق الملكية، أما باقي بنوك العينة فكلها اعتمدت على مضاعف حق الملكية لتحقيق العائد على حقوق الملكية.

2-4- معدل منفعة الأصول :

يمثل الجدول رقم (07) منفعة الأصول لعينة البنوك خلال فترة الدراسة، حيث حقق ترست بنك الجزائر أكبر متوسط قدر بـ 10.85% حيث قدر أعلى معدل لهذا البنك بـ 12.62% سنة 2016، ثم يليه بنك سوسيتي جنرال الجزائر بـ 7.34%، ثم بنك البركة الجزائري بـ 6.23%، ثم يليه بنك الخليج بـ 5.66%، ثم بنك المجموعة المصرفية العربية الجزائر بـ 5.60%، ثم البنك الوطني الجزائري بـ 3.45%، بينما حقق بنك القرض الشعبي الجزائري أقل متوسط معدل لمنفعة الأصول قدر بـ 2.74%.

2-5- معدل هامش الربح :

يمثل الجدول رقم (08) معدل هامش الربح لعينة البنوك خلال فترة الدراسة، حيث حقق بنك الخليج الجزائر أعلى متوسط لمعدل هامش الربح قدر بـ 61.58%، ثم بنك القرض الشعبي الجزائري بـ 57.07%، ثم بنك الوطني الجزائري بـ 56.31%، ثم يليه بنك البركة الجزائري بـ 54.09%، ثم ترست بنك الجزائر بـ 55.64%، ثم بنك المجموعة المصرفية العربية الجزائر بـ 41% حيث حققت هذه البنوك معدلات متقاربة، بينما حقق بنك سوسيتي جنرال الجزائر أقل متوسط لمعدل هامش الربح بـ 32%.

3- نتائج الدراسة : تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي :

- **من حيث الربحية :** يتم قياس ربحية البنك من قدرته على توليد عائد من توظيف وحدة نقدية واحدة، وتتمثل مؤشرات الربحية في كل من العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الأصول (ROA) منفعة الأصول (AU)، ويعتبر بنك البركة الجزائر أفضل بنك من بين بنوك العينة من حيث العائد على حقوق الملكية، فقد أبدى هذا البنك أداء جيد في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح، أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول فقد حقق ترست بنك الجزائر أكبر معدل، ويدل هذا على قدرة ترست بنك الجزائر على توظيف الأموال توظيفا أمثلا، وأدائه الجيد في استخدام مجموع أصوله، كما حقق نفس البنك (ترست بنك الجزائر) أعلى معدل لمنفعة الأصول، ويعود هذا للاستغلال الأمثل للأصول.
- **من حيث التكاليف :** يبين مؤشر هامش الربح (PM) أن بنك الخليج الجزائر أفضل أداء في التحكم بتكاليفه مقارنة بعينة البنوك محل الدراسة، ويعود هذا لقلة عدد فروع ووكالات هذا البنك، حيث بلغ عدد وكالاته 42 وكالة، ويعود هذا لانخفاض حجم البنك وعليه انخفاض حجم تكاليفه، إضافة إلى إقبال المتعاملين على طلب المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لان هذا البنك له نوافذ إسلامية.
- **من حيث المخاطرة :** يظهر مؤشر الرافعة المالية مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل استثماراته، من خلال هذه الدراسة يتضح أن البنك الوطني الجزائري أكثر مخاطرة من بين بنوك العينة، نظرا لاعتماده على الديون للتمويل، بينما يعتبر ترست بنك الأقل مخاطرة.
- **من حيث الإنتاجية :** يبين مؤشر منفعة الأصول أن ترست بنك الجزائر حقق أفضل معدل، ويعود هذا لاستخدامه الأفضل لأصوله أي أنه حقق أداء جيد، حيث حقق هذا البنك الصغير الذي يبلغ عدد وكالاته 16 وكالة أفضل إنتاجية بأقل المخاطر، نظرا لقلة المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية وقلة المنتجات الجديدة، حيث يتم التعامل بالمنتجات التقليدية.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها فإن البنوك صغيرة الحجم تتمتع بأفضل ربحية وإنتاجية وأقل مخاطرة وأكثر كفاءة في التحكم بتكاليفها من البنوك كبيرة الحجم، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى. وأن البنوك الخاصة الأجنبية العاملة بالجزائر محل الدراسة أفضل أداءاً من البنوك العمومية الجزائرية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

IV- الخلاصة :

وفقاً لنتائج الدراسة المالية فإن البنوك صغيرة الحجم (بنك البركة الجزائري، ترست بنك الجزائر، بنك الخليج الجزائر، والمجموعة العربية المصرفية) أكثر ربحية وإنتاجية وأقل مخاطرة وأكثر كفاءة في التحكم بتكاليفها من البنوك كبيرة الحجم (البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، سوسيتي جنرال الجزائر)، حيث يعتبر بنك البركة هو الأفضل من حيث العائد على حقوق الملكية، وبنك الخليج أفضل بنك من حيث معدل هامش الربح ويدل هذا على قدرته في التحكم بتكاليفه، أما ترست بنك الجزائر فهو أفضل بنك من حيث منفعة الأصول والعائد على الأصول، ويدل هذا على استخدامه الأمثل لأصوله، وكل هذه البنوك بنوك صغيرة الحجم، بينما يعتبر البنك الوطني الجزائري أكثر بنوك هذه العينة مخاطرة، لأن لديه أكبر معدل لمضاعف حق الملكية ويعود هذا لاعتماده في التمويل بالديون، وعليه فإن البنوك الخاصة صغيرة الحجم أفضل أداءاً من البنوك العمومية كبيرة الحجم رغم سيطرتها على السوق المصرفية الجزائرية.

ففي ظل واقع السوق المصرفية الجزائرية وما توصلنا إليه من خلال دراستنا، نقدم مجموعة من التوصيات بهدف تحسين أداء البنوك الجزائرية :

- على البنوك استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في مجال الصيرفة ؛
- التقليل من سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية من خلال حوصصة بعض البنوك مما يزيد من المنافسة وبالتالي تحسين أداء البنوك وتقديم أفضل المنتجات ؛
- فتح المجال أكثر أمام البنوك الخاصة وخاصة البنوك الإسلامية منها، والتي يكون عليها إقبال كبير وبالتالي زيادة المنافسة وتقديم منتجات إسلامية بكفاءة عالية ؛
- تفعيل الدور الرقابي والاشرافي ووضع قوانين وإجراءات صارمة من طرف البنك المركزي على البنوك، وإلزامها بنشر قوائمها ومؤشراتها المالية بصفة دورية على مواقعها الالكترونية ما يعزز الشفافية والحصول على المعلومات بكل سهولة.

قائمة الجداول:

الجدول رقم (01) - بنية الودائع حسب الأجل لجميع البنوك خلال الفترة (2011-2017)

الوحدة : مليار دج

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان
4499.0	3732.2	3891.7	4428.2	3537.5	3356.8	3495.8	الودائع الجارية :
3765.5	3060.5	3297.7	3705.5	2942.2	2823.6	3095.8	البنوك العمومية
733.5	671.7	594.0	722.7	595.3	553.2	400.0	البنوك الخاصة
4708.5	4409.3	4443.4	4090.3	3691.7	3331.5	2787.5	ودائع لأجل :
4233.0	4010.7	4075.8	3800.2	3380.4	3051.5	2552.3	البنوك العمومية
475.5	398.6	367.6	290.1	311.3	280.0	235.2	البنوك الخاصة
10232.2	9079.9	9200.7	9117.5	7787.4	7235.8	6733.0	حجم الودائع
% 85.8	% 87.1	% 88.3	% 87.7	% 86.6	% 87.1	% 89.1	% حصة البنوك العمومية
% 14.2	% 12.9	% 11.7	% 12.3	% 13.4	% 12.9	% 10.9	% حصة البنوك الخاصة

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017 (جويلية 2018)

الجدول رقم (02) - بنية القروض الممنوحة حسب الأجل لجميع البنوك خلال الفترة (2011-2017)

الوحدة : مليار دج

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان
2298.0	1914.2	1710.6	1608.7	1423.4	1361.6	1363.0	قروض قصيرة الأجل :
1583.7	1334.1	1152.4	1091.0	936.4	973.9	999.6	البنوك العمومية
714.3	580.1	558.2	517.7	487.0	387.7	363.4	البنوك الخاصة
6579.9	5993.6	5565.0	4894.2	3731.1	2924.0	2361.7	قروض متوسطة وطويلة الأجل
6120.3	5591.2	5214.2	4621.1	3521.0	2742.2	2194.4	البنوك العمومية
459.6	402.4	350.8	273.1	210.1	181.8	167.3	البنوك الخاصة
8877.0	7907.8	7275.6	6502.9	5154.5	4285.6	3724.7	إجمالي القروض
86.78	87.57	87.50	87.83	86.47	86.71	%85.75	حصة البنوك العمومية %
13.22	12.43	12.50	12.17	13.53	13.29	%14.25	حصة البنوك الخاصة %

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017.

جدول رقم (03) - هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة (2011-2017)

الوحدة : مليار دج

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان
4311.8	3952.8	3688.9	3382.9	2434.3	2051.4	1742.3	قروض للقطاع العمومي :
4302.3	3943.3	3679.5	3373.4	2434.3	2051.4	1742.3	البنوك العمومية
9.5	9.5	9.5	9.5	0.0	0.0	0.0	البنوك الخاصة
4566.1	3955.0	3586.6	3120.0	2720.1	2245.0	1982.4	قروض للقطاع الخاص :
3401.7	2982.0	2687.1	2338.7	2023.1	1675.5	1451.7	البنوك العمومية
1164.4	973.0	899.5	781.3	697.0	569.5	530.7	البنوك الخاصة
8877.9	7907.8	7275.6	6502.9	5154.5	4296.4	3724.7	إجمالي القروض الممنوحة
%99.77	%99.75	%99.74	%99.71	%100	%100	%100	حصة البنوك العمومية في القطاع العام %
%0.23	%0.26	%0.26	%0.29	%0	%0	%0	حصة البنوك الخاصة في القطاع العام %
%74.49	%75.39	%74.92	%74.95	%74.37	%74.63	%73.22	حصة البنوك العمومية في القطاع الخاص %
%25.51	%24.61	%25.07	%25.05	%25.63	%25.37	%26.78	حصة البنوك الخاصة في القطاع الخاص %

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017

الجدول رقم (04) - معدل العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البنك
29.71%	32.87%	31.23%	30.76%	30.17%	25.40%	28.68%	28.84%	البنك الوطني الجزائري
%18.12	%19.87	19.95%	16.78%	17.13%	18.81%	18%	16.27%	القروض الشعبي الجزائري
%32.69	36.41%	32.92%	31.01%	34.14%	28.58%	36.42%	29.35%	بنك البركة الجزائري
%14.03	14.03%	13.21%	16.28%	12.14%	8.98%	6.36%	7.18%	ترست بنك الجزائر
%15.07	11.02%	15.84%	15.19%	18.21%	12.45%	8.64%	13.99%	بنك الخليج الجزائر
%24.57	24.57%	21.87%	23.54%	23.17%	28.36%	29.52%	28.42%	سوسيتي جنرال الجزائر
%16.23	21.65%	19.00%	8.14%	13.08%	20.41%	24.54%	6.81%	المجموعة العربية المصرفية

المصدر: استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وباستخدام برنامج Excel إصدار 2007

الجدول رقم (05) - معدل العائد على الأصول لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البنك
1.76 %	1.13%	2.47%	2.10%	2.33%	1.18%	1.97%	1.14%	البنك الوطني الجزائري

1.41 %	2.15%	1.12%	1.23%	1.47%	1.25%	1.32%	1.33%	القرض الشعبي الجزائري
2.98 %	2.91%	3.22%	3.14%	2.98%	3.10%	2.65%	2.84%	بنك البركة الجزائري
4.25 %	4.21%	6.62%	4.15%	3.18%	5.63%	2.82%	3.12%	ترست بنك الجزائر
3.13 %	3.86%	3.19%	2.55%	3.36%	3.20%	2.67%	3.10%	بنك الخليج الجزائر
2.40 %	1.95%	3.21%	2.34%	2.04%	2.14%	2.55%	2.60%	بنك سوسيتي جنرال الجزائر
2.93 %	2.68%	3.02%	3.24%	2.98%	2.71%	3.40%	2.20%	الجموعة العربية المصرفية

المصدر: استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وباستخدام برنامج Excel إصدار 2007

الجدول رقم (06) - مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البنك
15.04	15.74	13.18	13.04	15.24	20.15	14.53	13.42	البنك الوطني الجزائري
11.91	11.38	12.69	10.17	11.52	11.84	13.66	12.16	القرض الشعبي الجزائري
10.62	11.14	11.09	10.84	10.78	9.13	11.08	10.33	بنك البركة الجزائري
13.41	17.26	15.14	11.57	12.21	15.24	11.56	10.9	بنك سوسيتي جنرال الجزائر
3.45	5.33	2.85	3.84	3.59	4.04	2.25	2.29	ترست بنك الجزائر
5.96	3.15	6.85	6.11	7.16	8.17	3.23	7.08	بنك الخليج الجزائر
5.64	7.54	4.84	4.21	6.36	6.25	7.2	3.09	الجموعة العربية المصرفية

المصدر: استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وباستخدام برنامج Excel إصدار 2007

الجدول رقم (07) - معدل منفعة الأصول لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البنك
%3.45	3.14%	4.68%	4.18%	3.84%	3.14%	2.52%	2.66%	البنك الوطني الجزائري
%2.74	2.57%	3.16%	3.48%	3.52%	2.16%	1.93%	2.33%	القرض الشعبي الجزائري
%6.23	5.88%	6.18%	7%	7.84%	6.25%	4.38%	5.87%	بنك البركة الجزائري
%7.34	6.87%	7.42%	5.65%	8.31%	9.27%	5.40%	8.47%	بنك سوسيتي جنرال الجزائر
%10.85	12.07%	13.62%	10.35%	8.74%	11.33%	6.99%	12.84%	ترست بنك الجزائر
%5.66	5.14%	5.85%	5.18%	5.61%	7.11%	4.89%	5.82%	بنك الخليج الجزائر
%5.60	5.18%	6.76%	6.74%	4.12%	6.22%	4.34%	5.82%	الجموعة العربية المصرفية

المصدر: استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وباستخدام برنامج Excel إصدار 2007

الجدول رقم (08) - معدل هامش الربح لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2011-2017)

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البنك
%56.31	62.11%	50.32%	48.28%	46.17%	48.12%	78.10%	61.07%	البنك الوطني الجزائري
%57.07	61.65%	56.84%	56.18%	50.47%	48.54%	68.46%	57.32%	القرض الشعبي الجزائري
%54.09	63.55%	49.18%	47.25%	57.49%	52.16%	60.61%	48.41%	بنك البركة الجزائري
%32.00	34.12%	21.28%	24.16%	46.38%	20.00%	47.26%	30.77%	بنك سوسيتي جنرال
%61.58	72.98%	76.18%	76.21%	51.46%	46.17%	54.65%	53.38%	بنك الخليج الجزائر
%41	42.65%	46.85%	42.26%	36.87%	38.14%	40.38%	38%	الجموعة العربية المصرفية

ترست بنك الجزائر	24.32%	78.51%	51.22%	46.51%	62.89%	79.18%	55.64%	55.64%
------------------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------

المصدر: استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة وباستخدام برنامج Excel إصدار 2007

- الإحالات والمراجع

- ¹- إبتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الإقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.
- ²- فطيمة الزهرة نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية و نموذج حد التكلفة العشوائية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
- ³- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، ج1، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ص:10.
- ⁴- Miller Kent & Bromiley Philip, Strategic risk and corporate performance :an analysis of alternative risk measures, academy of management journal, vol: 33 N°4, 1990, p: 759.
- * بيتر فرديناند دراكر (1909-2005) نمساوي الأصل، يعتبر الأب الروحي للإدارة، قام بتأليف 40 كتاب معظمها في مجالات الإقتصاد و الإدارة.
- ⁵- Peter Drucker, People and performance, harvard business school press, 2007, p :23.
- ⁶-Philippe Lorino, Méthodes et pratiques de la performance, édition d'organisation, paris, 1998., p : 43.
- ⁷- مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج، الأردن، 2007، ص: 98.
- ⁸- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية : مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 451.
- ⁹- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية لتحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص : 77.
- ¹⁰- المرجع السابق، ص: 81.
- ¹¹- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص: 36.
- ¹²- نفس المرجع السابق، ص: 38.
- ¹³- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، 2005، ص: 91.
- ¹⁴- نفس المرجع السابق، ص: 90-91.
- ¹⁵- فيصل السعيدة، نضال فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 134.
- ¹⁶- عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006، ص: 316.
- ¹⁷- خلدون الشديفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص : 129.
- ¹⁸- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2003، ص: 36.
- ¹⁹- Fraser Donald & Cup Benton & Kolar James, commercial banking (the management of risk), south western college publishing, 2nded, USA, 2001, p: 50.
- ²⁰- صلاح الدين محمد أحمد الأمام، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصورة، العدد (13)، العراق، 2010، ص: 19.
- ²¹- نفس المرجع والصفحة سابقا.
- ²²- هوارى سويسى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، ع07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص: 60-61.
- ²³- نفس المرجع والصفحة سابقا.
- ²⁴- هالة عبد الله الخولي، دراسة تحليلية إنتقادية لمقياس القيمة الإقتصادية المضافة كأحد الإتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء في منشآت الأعمال، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 56، نشرت من طرف جهاز الدراسات العليا والبحوث كلية التجارة، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص: 107.

- ²⁵ - وائل محمد صبحي إدريس، ظاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 151.
- ²⁶ - Kaplan Robert, Norton David, Using the balanced scorecard as a strategic Management system, Harvard business review, Jan- feb-1996, p:53.
- ²⁷ - رانيا محمد نزيه الزرير، إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC) لقياس كفاءة المصارف الحكومية في سوريا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص: 15 - 16.
- ²⁸ - وهيبة مقدم، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في صياغة وتقييم إستراتيجية المؤسسة، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 08-09 نوفمبر 2010، ص 10.
- ²⁹ - عقل مفلح، مرجع سابق، ص 311.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

شريفة جعدي ، محمد الخطيب نمر (2019)، تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017) ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 65-80.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.